

الفصل الخامس

استخدام نموذج هيكس في تحليل السياسة الاقتصادية

1. مقدمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح الهم الأكبر لصانعي السياسة الاقتصادية في مختلف الدول هو تحقيق التوظيف الكامل، مع تفادي إحداث التضخم. فإذا تعرض الاقتصاد لدورة انكماشية، يلجأ المخططون إلى استخدام سياسات توسعية لزيادة الطلب الكلي بالاستعانة بالسياسة النقدية، من خلال التحكم في سعر الفائدة أو عرض النقود، وبالسياسة المالية عن طريق التحكم في الإنفاق الحكومي والضرائب.

ويساعد استخدام نموذج هيكس (IS-LM) صانعي السياسة الاقتصادية في القيام بتوقعات أكثر دقة عن التأثير المتوقع لزيادة عرض النقود أو زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة. فاستخدام نموذج (IS-LM) إذا يسهل الإجابة مسبقاً عن بعض الأسئلة الهامة المتعلقة بجدوى وفاعلية استخدام كل من السياستين النقدية والمالية، وتأثيراتهما على الأداء الاقتصادي. ففي هذا الفصل، نستخدم نموذج (IS-LM) الذي سبق تقديمه في الفصل السابق، في اشتقاق منحنى الطلب الكلي الذي نستخدمه بعد ذلك مع منحنى العرض الكلي، لا لتحديد دخل التوازن فحسب بل أيضاً لمعرفة أثر السياسة الاقتصادية على مستوى الأسعار أو معدل التضخم. ولكن علينا أولاً التعرف بطريقة أكثر تفصيلاً على نموذج

(IS-LM)، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى انتقال كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM)، وأصداء هذه الانتقالات على الاقتصاد مفترضين ثبات مستوى الأسعار، بمعنى عدم التفريق بين القيم الاسمية والحقيقية للمتغيرات.

2. العوامل الناقلة لمنحنى (IS)

تشير النقاط الواقعة إلى اليمين من منحنى (IS) إلى وجود فائض عرض في سوق السلع والخدمات، كما تشير النقاط الواقعة إلى الشمال من منحنى (IS) إلى وجود فائض طلب في سوق السلع والخدمات. وقد علمنا من نقاشنا لنموذج كينز أن زيادة الإنتاج أو الدخل قد تنتج عن زيادة في أي من المتغيرات المستقلة بما فيها كل من الاستثمار (I) وصافي الصادرات (NX). غير أن الاستثمار وصافي الصادرات في تحليل (IS)، يعتمد كل منهما جزئياً على سعر الفائدة ولا يسببان انتقال منحنى (IS) بل يؤثران على الدخل بالتحرك على طول منحنى (IS)، استجابة للتغير في سعر الفائدة. لذلك، يمكن القول إجمالاً، أن منحنى (IS) ينتقل إذا تغير أي من الإنفاقات المستقلة، لأسباب غير مرتبطة بتغيرات سعر الفائدة. وتفصيلاً نقول، ينتقل منحنى (IS) نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية:

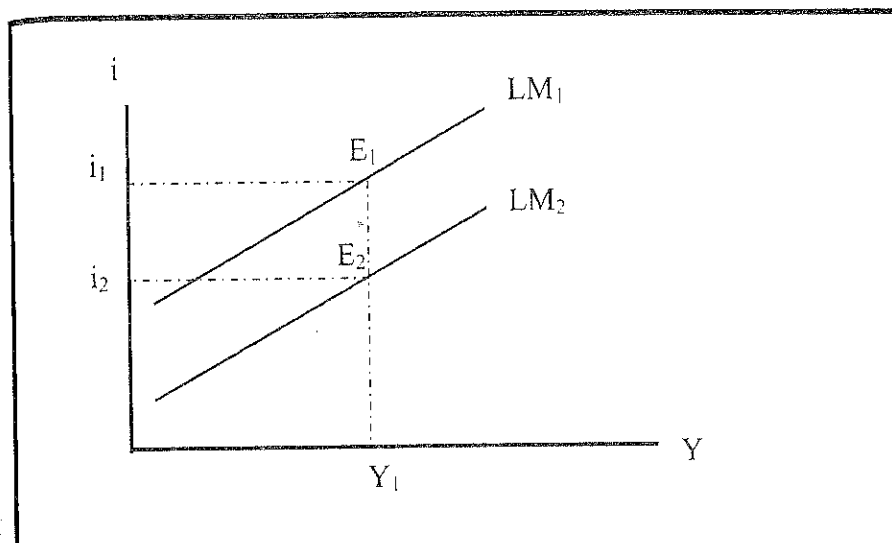
1. التغير في الاستهلاك المستقل (a).
2. التغير في الاستثمار لأسباب بخلاف تغيرات سعر الفائدة.
3. التغير في الإنفاق الحكومي.
4. التغير في الضرائب.
5. التغير في الصادرات لأسباب بخلاف تغيرات سعر الفائدة.

3. العوامل الناقلة لمنحنى (LM)

يعكس منحنى (LM) نقاط التوازن في سوق النقود، أي التوليفات من سعر الفائدة والدخل الإجمالي التي تحقق التعادل بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقود. وبينما هناك خمسة عوامل تسبب انتقال منحنى (IS)، نجد أن هناك عاملين فقط يؤدي تغييرهما إلى انتقال منحنى (LM)، وهما عرض النقود والتغير في الطلب على النقود لأسباب غير مرتبطة بتغيرات سعر الفائدة أو مستوى الأسعار أو مستوى الدخل. وفي الجزء التالي نوضح كيفية تأثير كل من هذه العوامل على منحنى (LM) بشيء من التفصيل.

1.3 التغير في عرض النقود

تؤدي زيادة عرض النقود مع ثبات مستوى الدخل إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين. لتوضيح السبب في ذلك، عليك أن تتذكر أنه كما أوضحنا من قبل، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ظهور فائض من الأرصدة النقدية عند المستوى الأصلي لسعر الفائدة. وعادة ما يستثمر الأفراد والهيئات والبنوك جزء من هذه الأرصدة النقدية الفائضة في شراء السندات، فترتفع أسعار السندات وبالتالي ينخفض سعر الفائدة. والآن إذا نظرنا إلى الشكل التالي (1-5)، نجد عند (Y_1) وسعر فائدة (i_2) تتكون نقطة توازن جديدة إلى اليمين من (LM_1) . وإذا كررنا التجربة عند مستويات أخرى من الدخل ستتكون عدة نقاط توازن في سوق النقود يمر بها منحنى جديد وهو (LM_2) إلى اليمين من (LM_1) . ويحدث العكس تماماً إذا تم خفض عرض النقود، حيث ينتقل منحنى (LM) إلى جهة الشمال.



الشكل (1-5): تتسبب زيادة عرض النقود في انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين، بينما يؤدي خفض عرض النقود إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة الشمال.

2.3 التغير المستقل في الطلب على النقود

يقصد بالتغير المستقل (Autonomous) في الطلب على النقود، التغير في الطلب على النقود نتيجة لعوامل أخرى بخلاف التغير في أي من سعر الفائدة أو الدخل أو مستوى الأسعار. فقد يزيد الطلب على النقود إذا ما زادت مخاطر السندات، في ظروف مالية معينة، مما يدفع حاملي السندات بالرغم من ثبات سعر الفائدة إلى التخلص من السندات وزيادة الطلب على النقود. والنتيجة المباشرة لذلك هي ظهور فائض طلب في سوق النقود، وارتفاع في سعر الفائدة، له تأثير مشابه تماماً لتأثير خفض عرض النقود، حيث يتسبب في انتقال منحنى (LM) إلى جهة الشمال. بينما يكون للخفض المستقل للطلب على النقود أثر مشابه تماماً لأثر زيادة عرض النقود، حيث ينتقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين.

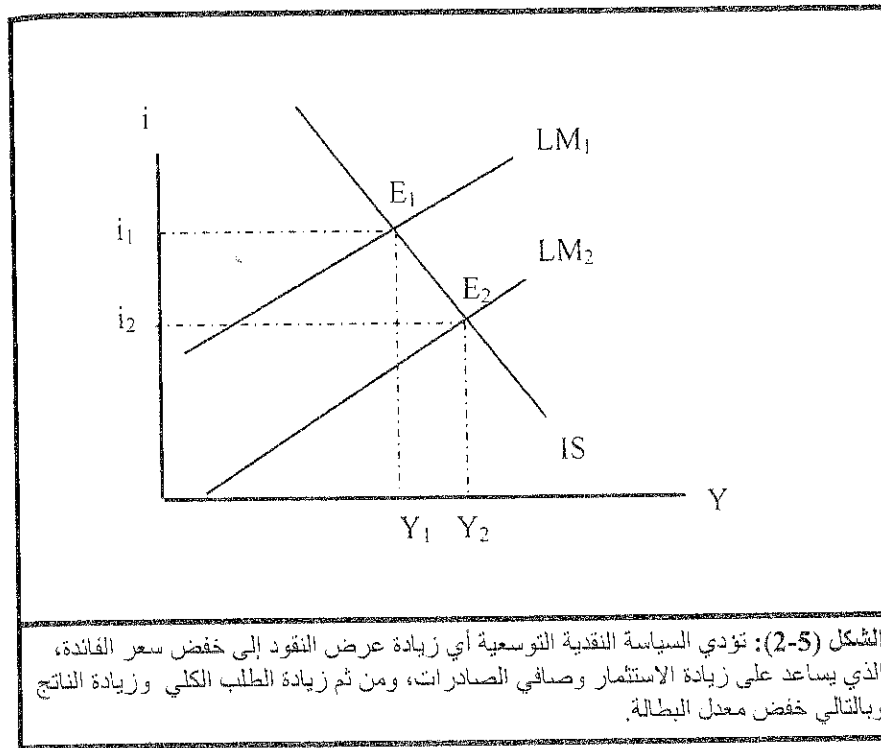
4. التغيرات في سعر الفائدة والدخل

يمكننا الآن وبعد تعرفنا على العوامل التي تسبب انتقال كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM)، أن نقف على كيفية تغير سعر الفائدة والدخل أو الناتج الإجمالي استجابة للتغيرات في السياستين المالية والنقدية.

1.4 تأثير السياسة النقدية

لو بدأنا باقتصاد في حالة توازن عام عند (i_1 و Y_1) كما يظهر في الشكل (2-5). ولنفرض أن الاقتصاد يعاني من معدل بطالة مرتفع قدره 16%، وأن هدف البنك المركزي هو العمل على خفض البطالة وذلك بزيادة عرض النقود، فهل تنجح هذه السياسة في خفض البطالة؟.

تؤدي زيادة عرض النقود كما أوضحنا إلى انتقال (LM) إلى جهة اليمين، وبالتالي تنتقل نقطة توازن سوق السلع وسوق النقود من (E_1) إلى (E_2)، حيث ينخفض سعر الفائدة إلى (i_2) ويرتفع الناتج الإجمالي إلى (Y_2). فزيادة عرض النقود تتسبب في وجود فائض في سوق النقود عند سعر الفائدة الأصلي (i_1)، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. وقد ترتب على انخفاض سعر الفائدة تحفيز الاستثمار وزيادة صافي الصادرات، وقد نتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي أدت بدورها إلى زيادة الناتج الإجمالي. وعند التوازن الجديد نجد أن الاقتصاد قد تخلص من الفائض في سوق النقود تماماً، وذلك



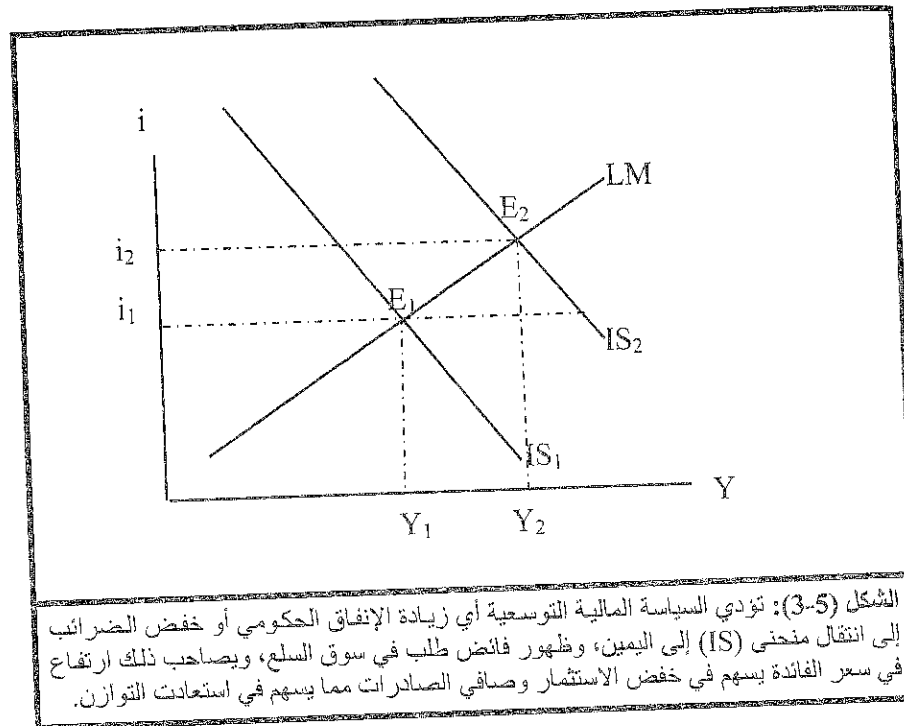
لأن زيادة الناتج الإجمالي وانخفاض سعر الفائدة، كلاهما قد ساهم في زيادة الطلب على النقود ليتعادل مع عرض النقود. ويؤدي خفض العرض إلى عكس هذه النتائج، حيث ينتقل (LM) إلى جهة الشمال ويرتفع سعر الفائدة وينخفض الناتج الإجمالي. ونستنتج من ذلك أن هناك علاقة موجبة بين الناتج الإجمالي وعرض النقود، في اقتصاد يعمل دون التوظيف الكامل.

2.4 تأثير السياسة المالية

لنفرض في الحالة السابقة أن البنك المركزي غير راغب في زيادة عرض النقود في ذلك الوقت، فهل يمكن للحكومة خفض البطالة بالاستعانة بالسياسة المالية، أي بزيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض الضرائب؟ كما

الفصل الخامس - استخدام نموذج هيكس في تحليل السياسة الاقتصادية

نلاحظ من الشكل (3-5) أدناه، فإن زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب من شأنه أن ينقل منحني (IS) إلى جهة اليمين. والنتيجة هي زيادة الناتج الإجمالي إلى (Y_2) مع ارتفاع سعر الفائدة إلى (i_2) ، وانتقال التوازن إلى نقطة تقاطع (LM) و (IS_2) عند (E_2) . ويجدر هناك ملاحظة الاختلاف في تأثير السياستين على سعر الفائدة. فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، بينما تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع سعر الفائدة.



وللطالب أن يتساءل، لماذا أدت السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب) إلى زيادة كل من الناتج الإجمالي وسعر الفائدة؟ السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وظهور فائض طلب في سوق السلع، عند مستوى سعر الفائدة (i_1) ، ويصاحب ذلك

ارتفاع في سعر الفائدة، بسبب زيادة الطلب على النقود نتيجة لزيادة الدخل. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة كفيل بخفض الاستثمار وصافي الصادرات فينخفض الدخل مع التحرك إلى أعلى على طول (IS_2) ، مما يسهم في استعاد التوازن عند (E_2) .

ويلاحظ أن السياسة المالية الانكماشية (خفض إنفاق الحكومة أو زيادة الضرائب)، تؤدي إلى خفض كل من سعر الفائدة والناتج الإجمالي. ونستنتج من ذلك أن كل من الناتج الإجمالي وسعر الفائدة، كلاهما له علاقة موجبة مع الإنفاق الحكومي وعلاقة سالبة مع الضرائب.

5. مقارنة فاعلية السياستين النقدية والمالية

أظهر لنا التحليل السابق أن أمام صانعو السياسة خيارات عدة لمعالجة ارتفاع معدل البطالة، منها زيادة عرض النقود أو زيادة إنفاق الحكومة أو خفض الضريبة أو أي توليفة من السياسات الثلاثة. والسؤال هو ما مقدار الزيادة المطلوبة في عرض النقود أو الإنفاق الحكومي، أو بأي قدر يجب خفض الضريبة؟ وأي هذه التوليفات هي الأفضل؟ قد لا يملك الاقتصاديون الإجابة على هذا التساؤل تحت جميع الظروف، لكنهم قادرون على تقديم النصيحة لصانعي السياسة الاقتصادية حول أي السياسات سيكون أكثر فاعلية في معالجة المشكلة في ظل ظروف معينة.

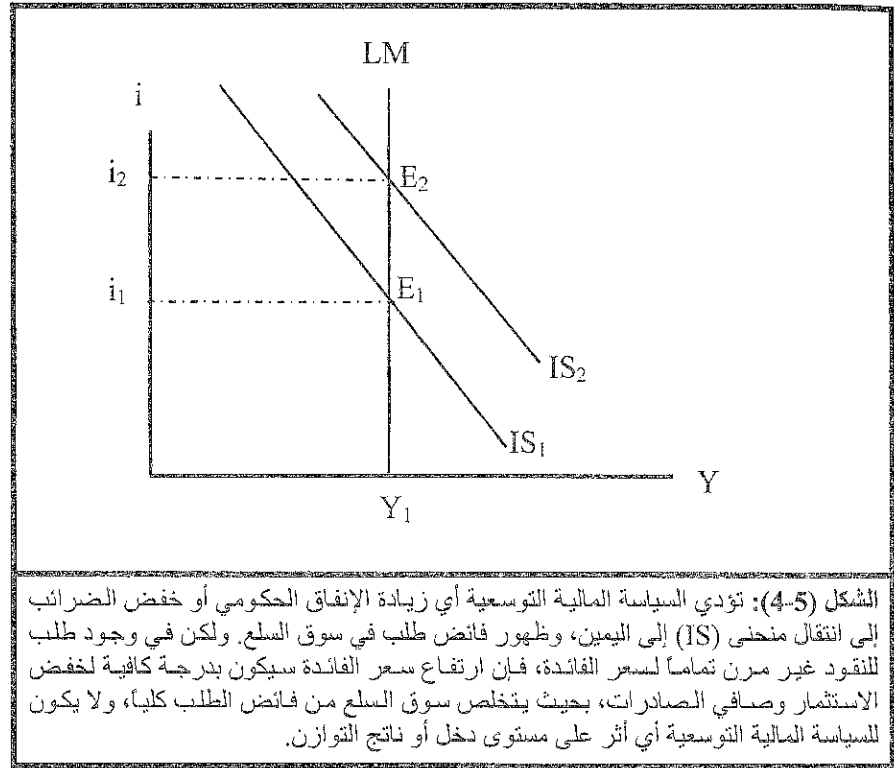
يتضح من التحليل السابق باستخدام نموذج $(IS-LM)$ ، أن لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية التوسعية أثر إيجابي على الناتج الإجمالي. ولكي نفهم متى تكون السياسة النقدية أكثر فاعلية أو تأثيراً من السياسة

المالية، سنتناولها بالنسبة لسعر الفائدة موازي للمحور الرأسي على مستوى الناتج الإجمالي تماماً. فكما يتضح، عرض النقود مساوي

الشكل (5-4): تؤدي التغيرات في انتقال منحنى (IS) للنقود غير مرنة تماماً، الاستثمار وصافي الصادرات للسياسة المالية التوسعية

الآن إذا طبقنا إلى (IS_2) سيرتفع ويستجيب. فعند (E_2)

المالية، سنتناول حالة خاصة يكون فيها الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. في هذه الحالة يكون منحنى (LM) خطاً عمودي موازي للمحور الرأسي، وتكون السياسة النقدية وحدها قادرة على التأثير على مستوى الناتج الإجمالي، بينما تكون السياسة المالية عاجزة عن التأثير تماماً. فكما يتضح من الشكل (4-5) أدناه، فعند نقطة التوازن (E_1) يكون عرض النقود مساوياً للطلب عليها، لأنها نقطة على (LM). عرض النقود مساوياً للطلب عليها، لأنها نقطة على (LM).



الآن إذا طبقت الحكومة سياسة مالية توسعية وانتقل (IS_1) إلى اليمين إلى (IS_2) سيرتفع سعر الفائدة، ولكن الطلب على النقود عديم المرونة ولن يستجيب. فعند (E_2) أيضاً عرض النقود يتساوى مع الطلب عليها، فهي أيضاً

نقطة على (LM)، ولكن لن يتحقق ذلك إلا إذا بقي الناتج الإجمالي دون أي تغيير.

لكننا قد أوضحنا من قبل أن السياسة المالية التوسعية لا بد لها من أثر توسعي على الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الناتج الإجمالي، فلماذا لم يحدث ذلك في حالة الطلب غير المرن على النقود؟ ما حدث هنا هو أن ارتفاع سعر الفائدة قد أثر سلباً على الاستثمار وصافي الصادرات بدرجة كافية لموازنة الأثر التوسعي للسياسة المالية على الطلب الكلي. وتوصف حالة السياسة المالية التوسعية عديمة الفاعلية بحالة الإزاحة التامة (Complete Crowding Out).

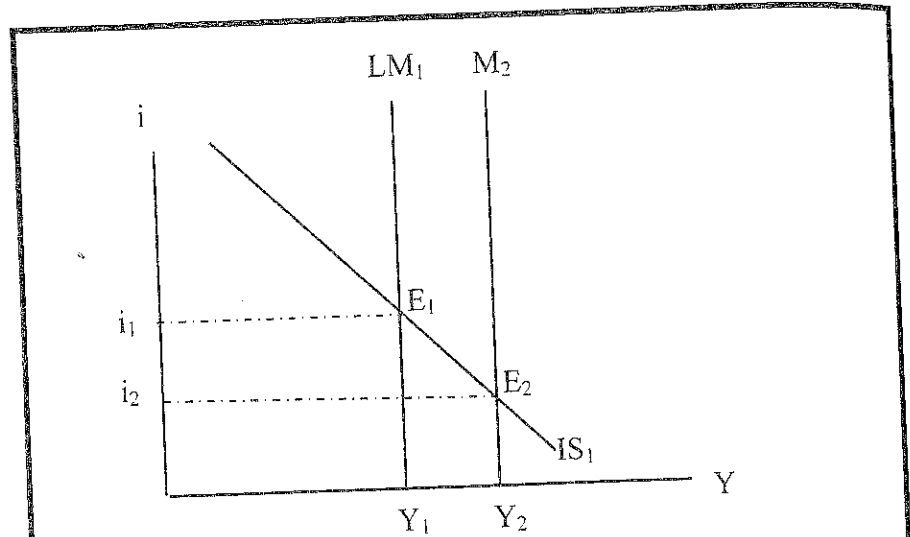
يوضح الشكل (5-5) أدناه ما يحدث إذا قرر البنك المركزي خفض معدل البطالة عن طريق زيادة عرض النقود، في اقتصاد يتسم بانعدام مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، كما يوضحه (LM) الرأسي في الشكل أدناه. فزيادة عرض النقود تنقل (LM) إلى اليمين، حيث يزيد الناتج من (Y_1) إلى (Y_2) وينخفض سعر الفائدة إلى (i_2) . ويزيد الطلب على النقود في استجابة لزيادة الناتج وانخفاض سعر الفائدة، لتتعاادل الكمية المطلوبة من النقود مع كمية النقود المعروضة عند التوازن الجديد (E_2) .

ونستنتج من الحالتين السابقتين أن في حالة الطلب غير المرن على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، تكون السياسة النقدية فعالة ومؤثرة، ولا تكون للسياسة المالية أي تأثير على الناتج الإجمالي. وعموماً، يمكن القول أنه كلما كان الطلب على النقود أقل استجابة للتغير في سعر الفائدة، كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية مقارنة بالسياسة المالية.

الشكل (5-5): تؤدي السياسة إلى اليمين، وظهور فائض طلب للنقود غير مرنة الاستثمار وصافي الصادرات حتى يتخلص سوق النقود فاعلية عالية على زيادة

6. نموذج (IS-LM)

حتى الآن، ك الأسعار، وبالتالي لم وهي فرضية وإن كانت في المدى البعيد يمثل الاقتصاد في الم (IS-LM)، فإننا (Rate of Output)



الشكل (5-5): تؤدي السياسة النقدية التوسعية أي زيادة عرض النقود إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين، وظهور فائض عرض في سوق النقود يسهم في خفض سعر الفائدة. ولكن في وجود طلب للنقود غير مرّن تماماً لسعر الفائدة، فإن انخفاض سعر الفائدة سيحدث زيادة كل من الاستثمار وصافي الصادرات، وبالتالي زيادة الدخل بدرجة كافية لزيادة الطلب على النقود، حتى يتخلص سوق النقود من فائض عرض النقود كلياً. وتكون السياسة النقدية التوسعية ذات فاعلية عالية على زيادة مستوى دخل أو ناتج التوازن.

6. نموذج (IS-LM) في المدى البعيد

حتى الآن، كان تحليلنا لنموذج (IS-LM) يفترض ثبات مستوى الأسعار، وبالتالي لم نفرق بين القيم النقدية (الاسمية) والحقيقية للمتغيرات. وهي فرضية وإن كانت مقبولة في المدى القريب، غير أن مستوى الأسعار في المدى البعيد يميل إلى التقلب. ولكي نقف على ما يحدث من تغيرات في الاقتصاد في المدى البعيد، باستخدام الإطار التحليلي لنموذج (IS-LM)، فإننا نستعين بمفهوم المعدل الطبيعي للناتج الإجمالي (Natural Rate of Output) الذي نرمز له بالرمز (Y_N) ، ويعرف بأنه مستوى الناتج

الإجمالي الذي تتعده عنده القوى الدافعة لمستوى الأسعار إلى أعلى أو الضاغطة عليه إلى أسفل. عندما يفوق الناتج مستواه الطبيعي تتولد قوى انتعاش الطلب الكلي، دافعة لمستوى الأسعار إلى أعلى، وعندما يكون الناتج أقل من مستواه الطبيعي، تضغط قوى خمول الطلب الكلي مستوى الأسعار إلى أسفل.

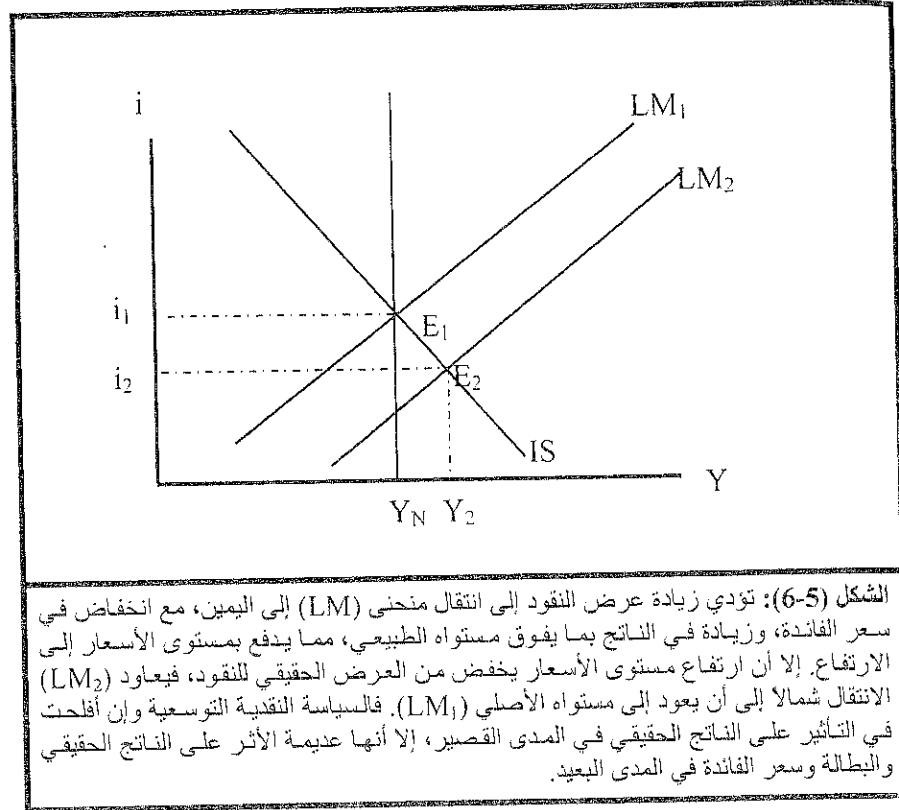
وبما أننا بصدد النظر في أثر التغير في مستوى الأسعار، فلا بد لنا من الآن فصاعداً من التفريق بين التغير في القيم النقدية والحقيقية. تقاس عناصر الإنفاق التي تؤثر في وضع (IS)، أي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، والتي تمثل الطلب على السلع والخدمات، جميعها بقيمتها الحقيقية، فهي تعبر عن كميات السلع والخدمات المطلوبة.

1.6 أثر السياسة النقدية

والشكل (5-6) يوضح أثر زيادة الناتج بما يفوق الناتج الطبيعي (Y_N)، حيث يمثل منحنى عرض المدى البعيد بالخط الرأسي عند (Y_N). إذا بدأنا باقتصاد في حالة توازن عند النقطة (E_1)، وحدثت زيادة في عرض النقود، فإن أول ما يحدث هو انتقال (LM_1) جهة اليمين إلى (LM_2)، وينتج عن ذلك توازن جديد عند نقطة التقاطع (E_2)، حيث يزيد دخل التوازن إلى (Y_2) وهو يفوق الناتج الطبيعي، وينخفض سعر الفائدة إلى (i_2). فالانخفاض في سعر الفائدة يساعد على نمو الطلب الكلي من خلال زيادة الاستثمار وصافي الصادرات، مما يدفع مستوى الأسعار إلى أعلى.

الشكل (5-6): تزايد
سعر الفائدة، وارتفاع
الارتفاع. إلا أن الزيادة
الانتقال شمالاً إلى
في التأثير على
والبطالة وسعر الفائدة

ولا يؤثر
(LM_2) مرة ثانياً
حقيقية، بينما
مستوى الأسعار
زيادة الأسعار
والنتيجة هي
أعلى من مستوى
ويستمر (LM)



ولا يؤثر ارتفاع مستوى الأسعار على منحنى (IS)، لكنه ينقل منحنى (LM₂) مرة ثانية إلى جهة الشمال. فالطلب على النقود طلب على أرصدة حقيقية، بينما عرض النقود المعلن يعبر عن كميات نقدية. لذلك، فعند ارتفاع مستوى الأسعار، فإن العرض الحقيقي للنقد (M/P) ينخفض، ويكون تأثير زيادة الأسعار تماماً كتأثير خفض كمية النقود المعروض عند ثبات السعر. والنتيجة هي انتقال (LM₂) إلى جهة الشمال. وطالما كان الناتج الحقيقي أعلى من مستواه الطبيعي (Y > Y_N) سيستمر مستوى الأسعار في الارتفاع ويستمر (LM) في الانتقال جهة الشمال، حتى يعود الناتج مرة ثانية إلى

مستواه الطبيعي، ويكون (LM) قد عاد إلى (LM₁)، والعرض الحقيقي للنقود (M/P) قد عاد إلى مستواه الأصلي قبل زيادة عرض النقود، ويكون الاقتصاد قد رجع إلى توازنه الأصلي. إذا فالسياسة النقدية التوسعية ليس لها من أثر على الناتج الحقيقي أو سعر الفائدة في المدى البعيد.

وقد أطلق على ظاهرة عدم فاعلية تأثير زيادة عرض النقود على الناتج وسعر الفائدة في المدى البعيد "حيادية النقود في المدى البعيد" (Long-run Monetary Neutrality). فالأثر الوحيد لزيادة عرض النقود في المدى البعيد هو ارتفاع مستوى الأسعار بذات النسبة، مما يجعل العرض الحقيقي للنقود (M/P) لا يتغير.

2.6 أثر السياسة المالية

يوضح الشكل (5-7) أثر السياسة المالية التوسعية. فزيادة الإنفاق الحكومي تنقل منحنى (IS₁) إلى جهة اليمين إلى (IS₂). وفي المدى القريب يتحقق توازن الاقتصاد عند (E₂)، حيث يرتفع سعر الفائدة إلى (i₂) ويزيد الناتج إلى (Y₂). ولأن (Y₂) يفوق (Y_N) فإن مستوى الأسعار يأخذ في الارتفاع، بسبب زيادة الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤدي على انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي ينقل (LM₁) إلى جهة الشمال إلى (LM₂). ويتوقف ارتفاع مستوى الأسعار فقط عندما ينتقل (LM) إلى جهة الشمال بدرجة كافية كي يعود الناتج إلى مستواه الطبيعي مرة ثانية. عند التوازن الجديد (E₃) يكون سعر الفائدة أعلى من مستواه الأصلي (i₁)، بينما لم يتغير الناتج الإجمالي في المدى البعيد. فما حدث في المدى البعيد هو إزاحة تامة، فقد أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى خفض الإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات بقدر كاف لموازنة الزيادة في الطلب الكلي

نتيجة لزيادة الإنفاق
في المدى القصير
المدى الطويل. و
الناتج الإجمالي
الناتج الإجمالي

41

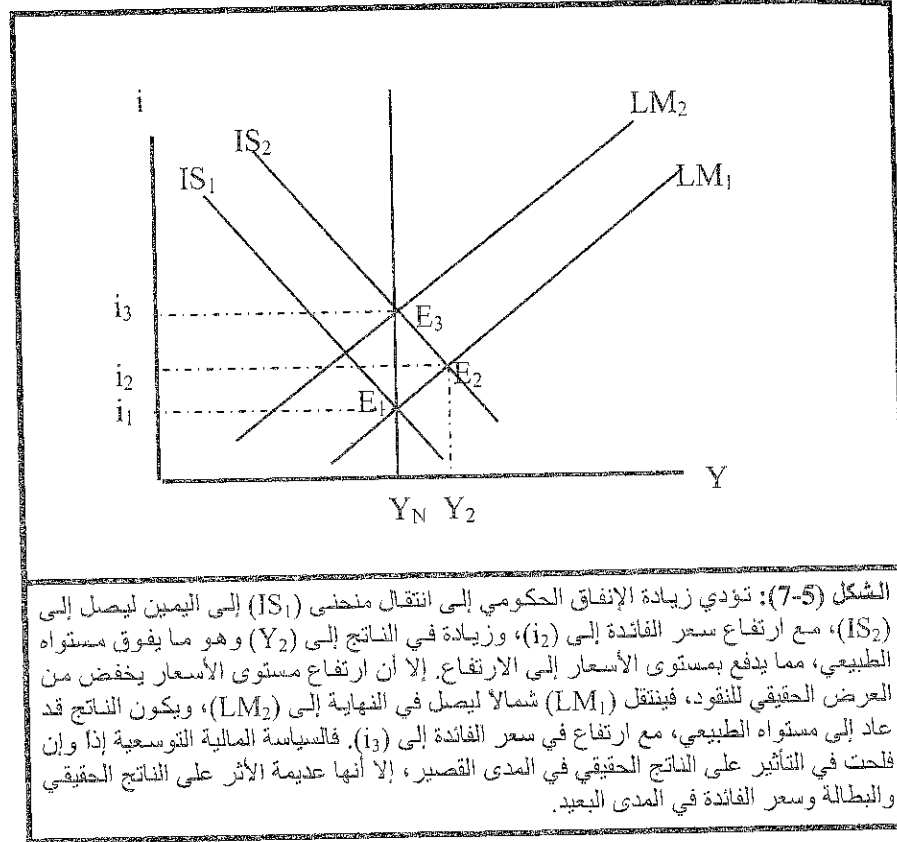
7

الشكل (5-7): تود
(IS₂)، مع ارتفاع
الطبيعي، مما يدفع
العرض الحقيقي للنقود
عاد إلى مستواه الط
فلحت في التأثير عا
والبطالة وسعر الفاء

7. منحنى الطلب

في هذا
مستوى الأسعار

نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي. والخلاصة أن المزاخمة التامة وإن لم تحدث في المدى القصير (عندما يكون منحنى LM غير رأسي)، فإنها تحدث في المدى الطويل. وأن بالرغم من فاعلية تأثير السياستين النقدية والمالية على الناتج الإجمالي الحقيقي في المدى القريب، فليس لأي منهما من أثر على الناتج الإجمالي الحقيقي في المدى البعيد.



7. منحنى الطلب الكلي في إطار نموذج (IS-LM)

في هذا الجزء نقف، وبصورة أكثر تفصيلاً، على أثر التغير في مستوى الأسعار على المتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج (IS-LM).

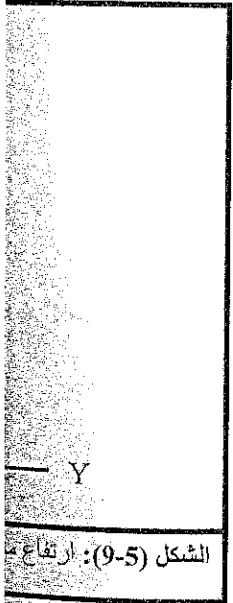
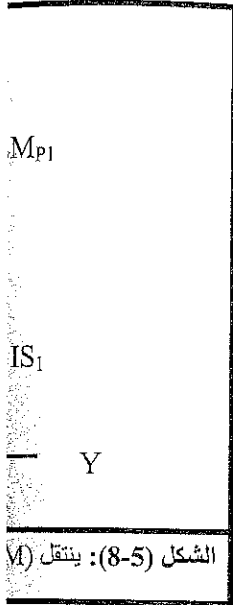
عندما نتخلى عن فرضية ثبات مستوى الأسعار، سنجد أن انخفاض مستوى الأسعار يزيد من العرض الحقيقي للنقود، مما يؤدي إلى نقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين، ويدفع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة مستوى الناتج الإجمالي. ومن ذلك نتوصل إلى العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار وكمية الناتج المطلوبة، والتي تحقق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقود، وتمثل هذه العلاقة العكسية بمنحنى الطلب الكلي (Aggregate Demand Curve)، وهو حجر الزاوية في تحليل التوازن الاقتصادي في الفصل القادم.

الآن وقد تفهمنا كيفية تأثير التغير في مستوى الأسعار على منحنى (LM)، يمكننا التعرف على أثر تقلبات المستوى العام للأسعار على الاقتصاد باستخدام نموذج (IS-LM). والشكل (8-5) التالي يوضح اقتصاد في حالة توازن أصلي، عند مستوى الأسعار (P_1) وكمية النقود هي (M_1)، في هذه الحالة يكون لدينا (LM_{P_1}). كما يوضح الشكل منحنى (IS) الذي يتقاطع مع منحنى (LM_{P_1}) عند E_1 ، حيث ناتج التوازن هو (Y_1).

يوضح الشكل (9-5) نقطة التقاء السعر (P_1) والناتج (Y_1) كنقطة على منحنى الطلب الكلي. والآن، إذا ارتفع مستوى الأسعار إلى (P_2)، فإن العرض الحقيقي للنقود يتناقص من (M_1/P_1) إلى (M_1/P_2) مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM_{P_1}) إلى جهة الشمال إلى (LM_{P_2}). وعند التوازن الجديد (E_2)، نجد أن سعر الفائدة قد ارتفع إلى (i_2)، مع انخفاض في الناتج الإجمالي إلى (Y_2) بسبب انخفاض كل من الاستثمار المخطط وصافي الصادرات، نتيجة لارتفاع في سعر الفائدة.

يعكس الشكل

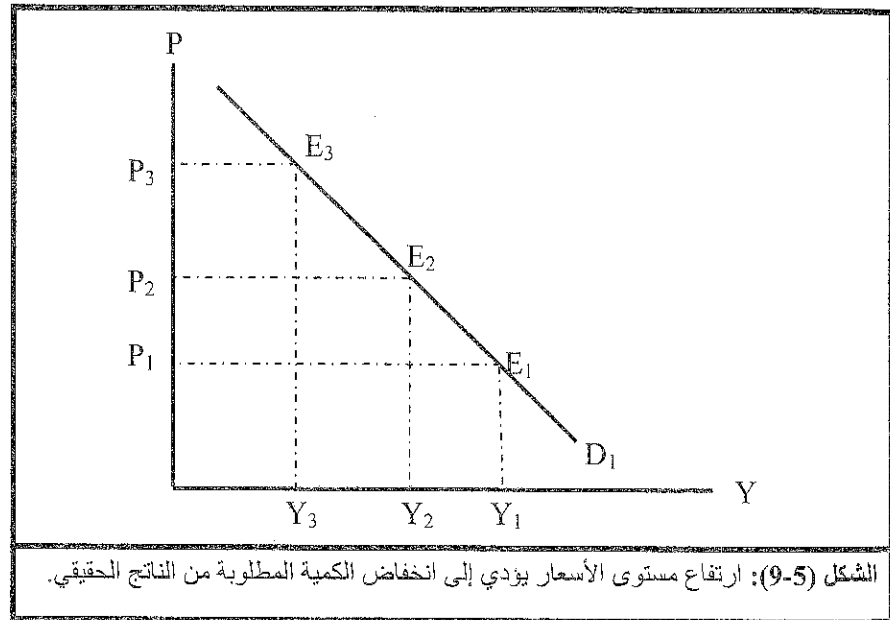
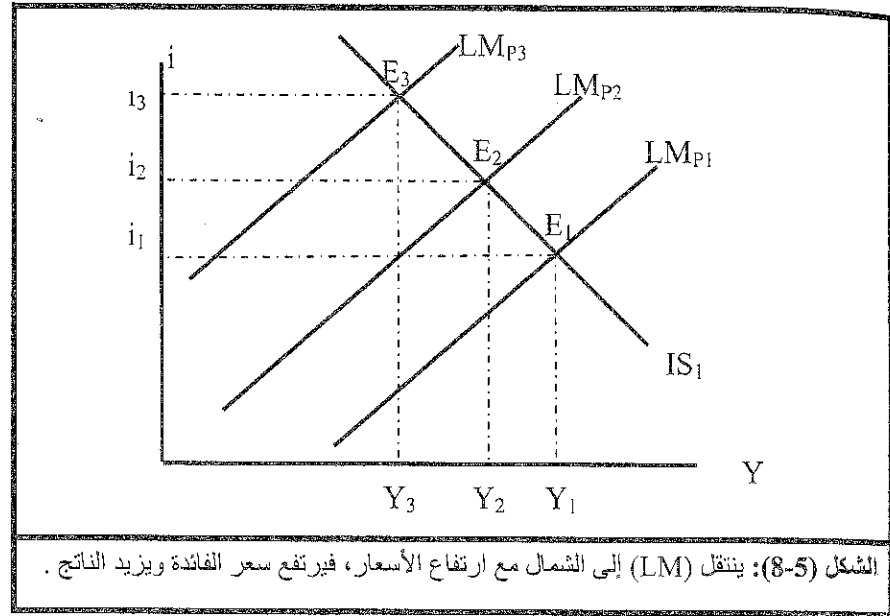
منحنى الطلب الكلي.



الفصل الخامس - استخدام نموذج هيكس في تحليل السياسة الاقتصادية

يعكس الشكل (9-5)، نقطة التقاء (P_2) و (Y_2) ، كنقطة ثانية على

منحنى الطلب الكلي. وإذا ارتفع السعر مرة ثانية فسينتقل (LM) إلى جهة



الشمال مرة ثانية، ليصل الاقتصاد إلى نقطة جديدة للتوازن عند (i_3) و (Y_3) . وبإسقاط هذه النقطة في الشكل (5-9) تظهر نقطة ثالثة على منحنى الطلب الكلي، فإذا وصلنا بين النقاط الثلاث حصلنا على منحنى الطلب الكلي الذي يعكس مستوى الناتج الإجمالي المتوافق مع التوازن في سوق السلع وسوق النقود، عند أي مستوى للسعر. ولهذا المنحنى الانحدار السالب المعهود لمنحنيات الطلب. وذلك، لأن ارتفاع مستوى الأسعار يقلل من العرض الحقيقي للنقود، مما يرفع مستوى سعر الفائدة، ويخفض من مستوى الناتج التوازني.

بالاستعانة بنموذج (IS-LM) يمكن أن نرى كيف يؤثر مستوى الناتج الإجمالي التوازني على مستوى الأسعار. فالتغير في أي من المتغيرات الاقتصادية (بخلاف مستوى الأسعار) الذي يتسبب في انتقال منحنى (LM) أو منحنى (IS)، يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على مستوى الأسعار. ولبيان كيفية حدوث ذلك، دعنا أولاً ننظر في أثر انتقال منحنى (IS) على منحنى الطلب الكلي.

1.7 انتقال منحنى (IS)

كما أوضحنا من قبل، فهناك خمسة عوامل يمكن أن تتسبب في انتقال منحنى (IS): التغير في الإنفاق الاستهلاكي المستقل، التغير في الإنفاق الاستثماري نتيجة لتوقعات قطاع الأعمال، التغير في الإنفاق الحكومي، التغير في الضرائب، التغير في صافي الصادرات لأسباب لا تتصل بسعر الفائدة. والشكل (5-10) يوضح كيف تؤدي هذه التغيرات إلى انتقال منحنى

(IS). لنفرض أن هناك زيادة في

Y

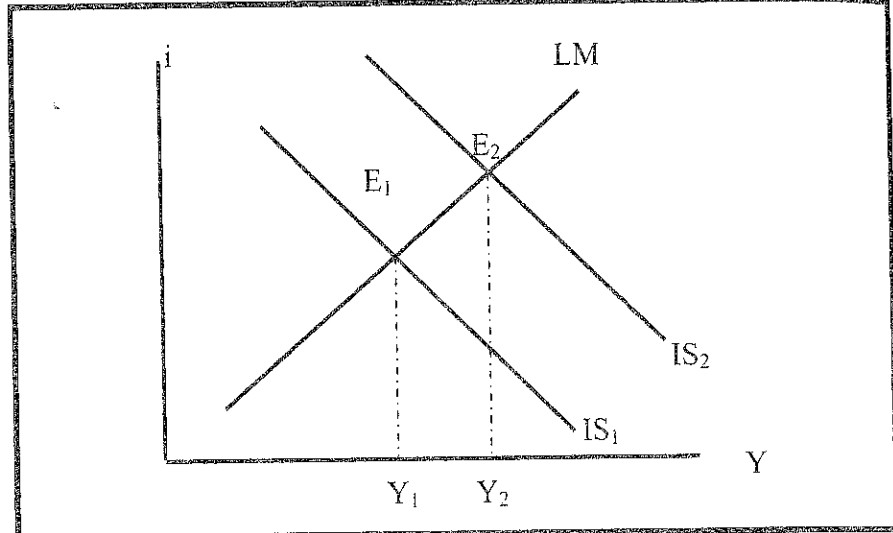
الشكل (5-10): أد

Y

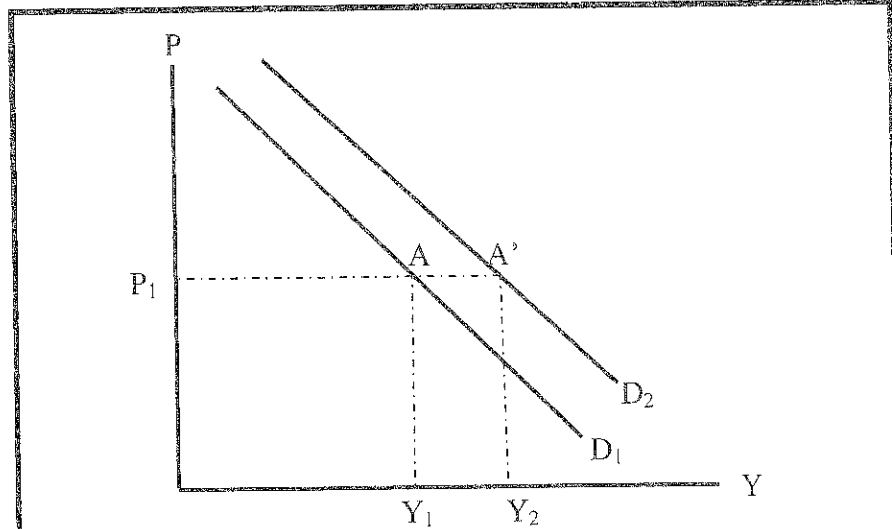
الشكل (5-11): أ

الفصل الخامس - استخدام نموذج هيكس في تحليل السياسة الاقتصادية

(IS). لنفرض أن منحنى الطلب الكلي الأصلي هو (AD_1) ، والآن لنفرض أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي، عند مستوى الأسعار (P_1) .



الشكل (10-5): أدت زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال (IS) إلى اليمين وزيادة (Y) إلى (Y_2) .



الشكل (11-5): انتقال (IS) في الشكل السابق أدى إلى انتقال منحنى الطلب في ذات الاتجاه.

منحنى الطلب
جهة الشمال

أول ما يطرأ من تغيير هو انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين وانتقال التوازن إلى (E_2) حيث يكون الناتج هو (Y_2) وسعر الفائدة هو (i_2) . وفي الشكل (11-5) يظهر أثر زيادة الناتج إلى (Y_2) كحركة من النقطة (A) على منحنى الطلب (AD_1) إلى النقطة (A') على منحنى الطلب (AD_2) عند السعر نفسه (P_1) . والخلاصة هنا هي، أن التغير في أي عامل من العوامل الخمسة الناقلة لمنحنى (IS) سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي في الاتجاه ذاته.

2.7 انتقال منحنى (LM)

ينتقل منحنى (LM) إما نتيجة للتغير المستقل (مستقل عن i ، P ، و Y) في الطلب على النقود، أو نتيجة للتغير في عرض النقود. ويوضح الشكلان التاليان كيف يمكن لمثل هذه التغيرات أن تنتقل منحنى الطلب الكلي. لنفرض مرة ثانية بداية أن منحنى الطلب الكلي هو (AD_1) ، ولننظر في كيفية تأثير هذه العوامل على الناتج الإجمالي عندما يكون مستوى الأسعار ثابتاً. فزيادة عرض النقود في الشكل (12-5) تنتقل منحنى (LM_1) إلى جهة اليمين، إلى (LM_2) ، وتؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي التوازني من (Y_1) إلى (Y_2) . ويظهر أثر ذلك في الشكل (13-5) بالتحرك من (A) إلى (A') ، حيث انتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين، عند السعر (P_1) . والخلاصة هنا مماثلة لما وجدناه في حالة انتقال منحنى (IS). فعند ثبات مستوى الأسعار، سيؤدي التغير في أي من العوامل الناقلة لمنحنى (LM) إلى انتقال منحنى الطلب الكلي في الاتجاه ذاته. ولذلك، فإن انخفاض الطلب على النقود أو زيادة عرض النقود، كلاهما سينقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين، وينقل

الشكل (13-5)

الشكل (14-5)

الفصل الخامس - استخدام نموذج هيكس في تحليل السياسة الاقتصادية

منحنى الطلب الكلي أيضاً إلى جهة اليمين. كما ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة الشمال، في حالة زيادة الطلب على النقود أو انخفاض عرض النقود.

